ما لا يجتمعان في اللغة العربية(دراسة في التراكيب النحوية)

د/عبد القادر تواتي
جامعة البويرة.

الملخص بالعربية: نقف في هذا المقال على ظاهرة لغوية نحوية تتمثل في منع اجتماع لفظين في تركيب عربي واحد، محاولين جمع مسائلها المتفرقة في كتب اللغة والنحو، وتبويبها بحسب الأبواب النحوية المعروفة، مع ذكر العلل التي لأجلها امتناع اجتماعها. وذلك كمنع اجتماع الألف واللام بالتنوين، واجتماع إعرابين(علامتي إعراب) في لفظ واحد، واجتماع المفسِّر والمفسَّر والعِوَض والمعوَّض في باب النداء وغيره. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج لها جمع ثلاث وعشرين مسألة نحوية من هذا الضرب. ثانيها هي العلل التي لأجلها امتناع الجمع فيها هي إما اتحاد اللفظين أو تضادهما وتناقض غرضيهما. ثالثا: قد يجتمع ما لا يجتمعان في بعض المواضع منها: الضرورة الشعرية، وعند طلب التخفيف، و لمنع الالتباس.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، النحو، ما لا يجتمعان في اللغة العربية، التضام، التلازم، تضام التنافي، المفسِّر والمفسَّر، العِوَض والمعوَّض، العلة، التخفيف، اللبس.

الملخص باللغة الفرنسية:

Notre article se focalise sur un phénomène grammatical, qui est le « non assemblance » de deux mots dans une seule phrase en langue arabe ,cela on procédant d'abord par rassemblé touts ses aspects dispersés dans les œuvres de grammaire, puis les classer celons les catégories grammaticales connues, bien sur, on argumentant les causes de ce « non assemblance ».Et on peut citer par exemple le non assemblance d'[*« El âlif » et « lâm » fi « Tenwîne »*] ,et le « non assemblance » d' [*« el mufasir »* et *« el mufasâr »*] et [*« el aiwad »* et *« el muaâwid fi el nidâ »*].

Pour conclure, Les résultats de notre étude sont multiples, premierement: la collection d'environ vingt-trois cas grammaticales de cette « non

assemblance », En second lieu: les plus importants causes de « non assemblance » sont : une combinaison d'abstinence, ou quand la signification des deux mots est contradictoire. Troisièmement: Ce phénomène de « non assemblance » peut avéré évitable dans des cas tel que: la nécessité poétique, et lors d'atténuation, ou pour éviter la confusion.

ن إ اللغات وإن اشتركت في كثير من الخصائص ، فإن بعضها تميز عن بعض بخصائص وينفرد بسماته عن غيره من اللغات والا لس ن. ففي اللغة العربية هناك كلمات يجب اجتماعها وتضاما اها ، ثناء التركيب ويمتنع افتراقها والفصل بينها كالمضاف والمضاف إليه ، والصفة والموصوف،اكلم ن هناك كلمات يجلب ن تفصل ويمتنع اجتماعها ، وذلك كمنع اجتماع الإضافة بالتنوين،او ب ل التعريف، ويدرج بعض اللغويين المحدثين هاتين الظاهرتين ضمن قرينة واحدة من القرائن اللفظية دعاها قرينة التضام ، وهي عنده نوعان: تلازم وتناف. فالتضام التنافي يعدفي الا صل قسيم التلازمي لا نوعا من ا نواعه،وذلك لا ن وجود بالتضام« ا ن يستلزم ا حد العنصرين التحليليين النحويين عنصر ا ـ خر،يسمى التضام هنا التلازم ،، و يتنافى معه فلا يلتقي به،ويسمى هذا التنافي التنافي عكس التضام وإن ا دخلناه تحته باعتباره قسيما للتلازم، وهذا التنافي قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها ن نستبعد من المعنى ا حد المتنافيين عند وجود الا ـ خر، فإذا وجدنا "ل" استبعدنا معنى الإضافة المحضة، وإذا وجدنا التنوين استبعدنا معنى الإضافة بقسميها،وإذا وجدنا ا داة النداء لم نتوقع بقرينة الاسم اللا بواسطة ا ي وإذا وجدنا لولا استبعدنا ا ن يكون لمبتدئها خبر،وهلم جرا. وهكذا يكون التنافي قرينة لفظية سلبية لا إيجابية.(حسام ، 2006، ص216-224) جمع ما لم تجمعه العرب في كلامها كالفصل بين ما لم تفصل بينه ، كلاهما مخالفة صريحة وخروج عن خصائص العربية وسنن العرب في كلامها.

ورغم هذه الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع في لم ا جد من الباحثين قديما ولا حديثا من تصدى لجمع مسائله ولم ا شتاته ، فكانت هذه المحاولة التي تتبعت فيها ما ذكره النحاة الأمور التي لا تجتمع في المستوى التركيبي للغة العربية خاصة ، سواء كان حكم الاجتماع فيها ممنوعا للتنافي بين اللفظتين،لإغناء إحداهما عن الأخرى، وسواء كان ذاك الاجتماع ممنوعا جملة ، م كان وجها مكروها مرجوحا ووقع في بعض الكلام شاذا نادرا خلاف الأولى، فجاء في نحو ثلاث وعشرين لوحة عنها على أبواب النحو المشهورة فكان في خمسة أبواب هي: باب البناء والإعراب ، باب النكرة والمعرفة ، باب الجملة الاسمية ، باب

الجملة الفعلية ، باب التوابع والعدد والمعدود. وقد اعتمدت فيه المنهج الوصفي التحليلي ، جمعا وتصنيفا وترتيبا ، مع شيء من التحليل والاستشهاد والتمثيل ، والاحتجاج والتعليل ، والإحالة على مواضع كل مسا ، لة وبابها كتب ا ، هل اللغة والنحو والصرف.

ا ، و ، لا: ما لا يجتمعان في باب البناء والإعراب:

1- لا يجوز الجمع بين علامتي إعراب (إعرابين) في ، سماء الستة: اختلف النحاة في إعراب الا ، سماء الستة ، فذهب البصريون إلى ا ، نها معربة بالحروف ، وذلك معنى قولهم معربة من مكان واحد. وذهب الكوفيون إلى ا ، نها معربة بالحركات والحروف معا فالضمة والواو رفعا ، والفتحة والا ، لف نصبا ، والكسرة والياء جرا ، وذلك معنى قولهم: معربة من مكانين. وقد رد البصريون هذا الإعراب الكوفي بحجة ا ، ن العرب لا تجمع بين إعرابين في كلمة واحدة ، قال الا ، نباري «و البصريون فاحتجوا با ، ن قالوا لما قلنا إنه معرب من مكان واحد لا ، ن الإعراب إنما دخل الكلام في الا ، صل لمعنى ، وهو الفصل وإزالة اللبس ، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك. وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد ، فلا حاجة إلى ا ، ن يجمعوا بين إعرابين ؛ ، حد الإعرابين يقوم مقام الا ، خر فلا حاجة إلى ا ، ن يجمع بينهما في كلمة واحدة الذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه ا ، ن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان...والمصير إلى ماله نظير ا ، ولى من المصير إلى ما ليس له نظير» (، نباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، 2003 ، ج1 ، ص17). إن مسا ، لة امتناع الجمع بين إعرابين في اللغة العربية فرع عن قاعدة ا ، عم منها ، وهي امتناع العرب عن الجمع بين علامتين للشيء الواحد كعلامتي تا ، نيث وعلامتي تعريف ، والعلة في ذلك ظاهرة وهي الاقتصاد والتخفيف والاستغناء بإحداهما عن الا ، خرى.

2- كراهية الجمع بين إعرابين في التثنية: تثن ، العرب (اثنان) فلم تقل: (اثنانان) ونحو ذلك ، واستغنت عنه بقولها: (ربعة) ، ولم يكرهوا ا ، ن يجمعوا فيه بين إعرابين. قال ابن جني متحدثا عن عدم تثنية التثنية قياسا على جمع الجمع: «فإن قلت فهلا ثن ، يت التثنية كما جمعت الجمع؟ قيل: قد كفتنا العرب بقولهم: ربعة ، عن قولهم اثنانان. وأيضا فكرهوا ا ، ن يجمعوا في اثنانان ونحوه بين إعرابين متفقين كانا ا ، و مختلفين. وليس شيء من ذلك في نحو ا ، كلب وا ، كالب.» (ابن جني ، 2003) (ابن جني ، 2003 ، ج3 ، ص238.) والإعرابان اللذان

كرهت العرب اجتماعهما في (اثنانان) اثنان بالا ء لف ، واثنانان بالا ء لف ا ء يضا فهما إعرابان متفقان.

- ثانيا: ما لا يجتمعان في باب النكرة والمعرفة والإضافة:

1- لا تجمع العرب بين ل التعريف والإضافة المعنوية: يمتنع اجتماع الإضافة المعنوية بالتعريف ولهذا يجب في الاسم عند إضافته إضافة محضة ا ء ن يجر ء د من ا ء ل التعريفو ء لا قال ابن هشام: «لأ ء ن الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين والنون المشبهة له ، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف ، سواء كان التعريف بعلامة لفظية ا ء م با ء مر معنوي فلا تقول: زيد ، ولا زيد ء عمرو ٍ مع بقاء زيد على تعريف العلمية ، بل يجب ا ء ن تجر ء د الغلام من ا ء ل ، وا ء ن تعتقد في زيد الشيوع والتنكير ، وحينئذ يجوز لك إضافتهما وهذه هي القاعدة» (هشام الا ء نصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، 2004 ، ج1، ص420-422) فقاعدة الباب ا ء ن العرب لا تجمع في الاسم الواحد تعريفين ، كا ء ل والإضافة والعلمية والإضافة ذ ء هما علامتان لشيء واحد ، فهم يتغنون بإحداهما عن الا ء خرى ويتم ء ذلك بتجريد الاسم المضاف من ل التعريف واللام ا ء ولا مثال لا ء طروحة ، يقال عند إضافتها: ا ء طروحة الدكتوراه ولا يجوز لا (ء طروحة الدكتورا) على سبيل البدل ا ء و عطف البيان ، وفي هذا الوجه الواجب تخفيف من الثقل الواقع في الوجه الممتنع بحذا ء ل التعريف. وقد حاول بعض العلماء تعليل منع اجتماع الإضافة بالتعريف وا ء ل فقال: «والعلة في امتناع الا ء لف واللام والإضافة هي ا ء ن ء الا ء لف واللام يعر ء فان الاسم بالعهد ، والإضافة تعرف الاسم بالملك والاستحقاق ، ومحال جمع تعريفين مختلفين على اسم واحد.» (الزجاجي ، 1985 ، ص50 ، 51) هذا ملخص ما ذ ء كر في كتب النحاة ا ء ن ء في منع اجتماع علامتي تعريف في الاسم المركب تركيبا إضافيا من إيجاز الحذف وتقصير العنصر اللغوي ما لا يخفى عند ا ء دنى تا ء مل.

2- حكم الجمع بين ل التعريف والإضافة المعنوية ، في العدد: ذكرت مصادر النحو بي ا ء لعرالبصريين والكوفيين قد اختلفوا في مسا ء لة الجمع بين الإضافة والا ء لف واللام في العدد المضاف إضافة معنوية إلى اسم محلى بالا ء لف واللام مثل: الثلاثة الا ء ثواب ، وخمسة لا ء شبار ، ومائة الا ء بكار ، وثلاث الأهل يجوز ا ء ن يقال الثلاثة الا ء ثواب ، ونحوها ا ء م لا؟ فمنع ذلك البصريون لمخالفته القياس في باب الإضافة المعنوية ، واتباعا للمسموع عن الفصحاء ا ء خرى ذكروها ، وا ء جاز الجمع بينهما الكوفيون مستشهدين ببعض ما سمعوه

عن العرب كقول ذي الرمة (من الطويل) [1]:

لمياء في شفتيها حوة لعس ... وفي اللثات وفي أنيابها شنب

(ابن هشام الأنصاري، 2004، ج1، ص194، 201).

وقد وقف المبرد طويلا عند مسألة إضافة العدد إلى ما فيه ألف ولام، وورد ما ذكره الكوفيون من جمعهم بين الإضافة و(في) إضافة العدد إلى معدوده، دون أن يسميهم بالاسم، ثم وصف ذلك بأنه خطأ فاحش لخروجه عن إجماع العلماء أولا، ولعدوله عن القياس الذي ينص على أنه لا تجتمع الإضافة إلى التعريف أولا، ولمخالفته للرواية والمسموع عن العرب الفصحاء ثالثا فقال: «أن قوما يقولون أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى، وأخذت الخمسة عشر الدرهم، وبعضهم يقول: أخذت الخمسة العشر الدراهم، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف. وهذا كله خطأ فاحش من يقول هذا الاعتلال بالرواية، لا أنه يصيب له في قياس العربية نظيرا ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلاف الرواية برواية، والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى أسماء المشتقة من الأفعال، لا يجوز أن تقول: هذا الغلام زيد؛ لأن الغلام معرف بالإضافة. وكذلك لا تقول: هذه الدار عبد الله، ولا أخذت الثوب وديد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز وإجماعهم حجة على من خالفه منهم. فعلى هذا تقول: أخذت الثلاثة أثواب؛ كما تقول: هذا صاحب ثوب فإن أردت التعريف قلت: هذه الثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحب الأثواب؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب؛ كما يستحيل هذا الصاحب الأثواب... وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة القياس، ولا يمضي على التقليد.» (المبرد، دت، ج1، ص213، 214). فالمبرد يقيس إضافة العدد على إضافة غيره من الأسماء التي تضاف إضافة معنوية، فلا يجيز فيها اجتماع الإضافة بالألف واللام؛ لأن ذلك خاص بالإضافة اللفظية والصفات المشتقة. ورجح صاحب المفصل رأي البصريين المانعين وصفه بأنه الموافق للقياس، ووصف رأي الكوفيين بأنه مخالف للسماع واستعمال الفصحاء وقال: «الإضافة المعنوية أن يجرد لها المضاف من التعريف، وما تقبله الكوفيون من قولهم: الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم معزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء.» (الزمخشري، 1993، ص115). ورجح من وجوه: أولا: كونه أقوى في القياس والموافق للسماع والاستعمال كما نقلنا عن الزمخشري. الثاني: كونه أكثر خفة، وذلك أن الاسم المركب خلاف المفرد ثقيل بسبب طول العنصر اللغوي الناشئ عن اتصال كلمتين وجعلهما كلمة واحدة، فهو بهذا في حاجة إلى التخفيف، وقد فعلت ذلك

العربتجريد المضاف من ا ل غني عن البرهان با ن قولالثلاثة ا ثواب، وخمسة دراهم ا خف من الثلاثة الا ثواب والخمسة الدراهم، يحس بذلك كل من يحاول نطقهما.

3حكم اجتماع ا ل التعريف بالإضافة اللفظية: يميز النحاة بين نوعين من الإضافة: إضافة معنوية محضة، وإضافة لفظية غير محضة؛ «إن كان المضاف غير وصف ا و وصفا غير عامل، فالإضافة محضة كالمصدر نحو: عجبت من ضرب زيد، واسم الفاعل بمعنى الماضي نحو: ا ضارب زيد ا مس.» (ابن عقيل، 1985، ج3، ص42-43). وسميت معنوية لا ن فائدتها معنوية وهي إكساب المضاف تعريفا إذا كان نكرة، ا وتخصيصا إذا كان عاما «فالمعنوية: ما ا فاد تعريفا كقولك: غلام عمرو، ا و تخصيصا كقولك: غلام رجل.» (الزمخشري، 1993، ص113). وسميت محضة لا ن ها تدل على ا ن الكلمة مفردة غير مركبة فهي على نية الاتصال بين المضاف والمضاف إليه خالصة من نية الانفصال بينهما، قال ابن هشام: «وتسمى الإضافة فيها محضة لخلوصها من شائبة الانفصال ومعنوية لا نها ا فادت ا مرا معنويا وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة نحو: غلام زيد وتخصيصه إن كان نكرة نحو: غلام امرأة.» ابن(هشام الا نصاري، 2004، ج1، ص420-426). ما الإضافة اللفظية -وتسمى غير المحضة- فهي خلاف المعنوية، وتكون في الوصف المشتق العامل عمل فعله، سواء ا كان اسم فاعل ا م اسم مفعول ا م صفة مشبهة بمعنى الحال ا و الاستقبال، قال ابن عقيل: «وضبطها المصنف بما إذا كان المضاف وصفا يشبه "يفعل" في الفعل المضارع، وهو كل اسم فاعل ا و مفعول بمعنى الحال ا و الاستقبال ا و صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال: فمثال اسم الفاعل: ضارب زيد الا ن ا و غدا، وهذا راجينا. ومثال اسم المفعول: هذا مضروب الا ب وهذا مروع القلب. ومثال الصفة المشبهة: هذا حسن الوجه وقليل الحيل عظيم الا مل.» (ابن عقيل، 1985، ج3، ص42-43). وسميت لفظية لا ن فائدتها لفظية وهي التخفيف بحذف التنوين ا و النون، ولا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا. وسميت غير محضة لا نها في نية الانفصال بين المضاف والمضاف إليه، فرغم جر المضاف إليه لفظا، فإن الحقيقة المقصودة هي النصب لا الجر، قال ابن عقيل: «هذا القسم من الإضافة -عنى غير المحضة- لا يفيد تخصيصا ولا تعريفا؛ ولذلك تدخل( ) عليه وإن كان مضافا لمعرفة نحو: رب راجينا. وتوصف به النكرة نحو قوله تعالى: ﴿ الكعبة ﴾ المائدة:95، وإنما يفيد التخفيف وفائدته ترجع إلى اللفظ، فلذلك سميت الإضافة فيه لفظية...فإنها على تقدير الانفصال نحو: ضارب زيد الا ن، على تقدير: ضارب زيدا، ومعناهما متحد، وإنما ا ضيف طلبا للخفة.» (ابن عقيل، 1985، ج3، ص42-43). ومعنى الانفصال ا ن هذه الإضافة لا

تخلو من معنى الفعل الذي ينصب ما بعده فلا يصبح فيها المضاف والمضاف إليه مركبا إضافيا كالكلمة الواحدة إلا في صورة اللفظ الظاهر، ا ء ما في حقيقة الا ء مر فإن المضاف إليه مجرور لكنه في محل نصب مفعول به للمضاف، خلافا لما ذكرناه عن الإضافة المعنوية التي يكون الاسم الثاني فيها مضافا إليه مجرورا لفظا ومحلا، وان القياس يقتضي ا ء ن يكون منع اجتماع الإضافة بالتعريف شاملا للإضافة بنوعيها المعنوية واللفظية، ولكن خصوصية الإضافة اللفظية وعدم إفادتها التعريف جعل علاقتها بالتعريف تتوزع على حالتين:

الحالة الا ء ولى: جواز اجتماع الإضافة اللفظية بـ(ل) استثناءً فسا ء لتين اثنتين هما: (ابن عقيل، 1985، ج3، ص46-.)

مسا ء لة الحسن ء الوجه للضارب/ الرجل وضابطها ا ء ن يكون المضاف وصفا معربا بالحركات ء يكون مفردا ا ء و جمع تكسير ا ء و جمع ء مؤن ث سالما، والمضاف إليه معمولا لها قد دخلت لا ء لف واللام عليه ا ء و على ما ا ء ضيف إليه نحو: الحسن ء الوجه ء والضارب الرجل ء والجعد الشعر ء، والراكب ء الطائرة، ومثال ما دخلت (ل) على المضاف إلى المضاف إليه يؤيد الضارب را ء س الجاني.

مسا ء لة الضارب ء ا زيدا/ الضاربو زيد وضابطها ا ء ن يكون المضاف وصفا مشتقا معربا بالحروف؛ با ء ن يكون مثنى ا ء و جمع مذكر سالما، فيجوز يضاف مع بقاء الا ء لف واللام فيه مطلقا دون شرط مثل: هذان الضاربا زيد، وهؤلاء الضاربو زيد، بحذف النون فقط، ومنه (الشاتمي ء عرضي) في قول عنترة العبسي (من الكامل):

شيت ء با ء ن ء ا ء موت الحرب لم تدائرة على ابء نء ضء مء ضء مء
ء عء ر ء طلشيء ولم ا ء شء والنمء اهء رما يء* ن ء إذا لم ا ء لقهما د ء مي

فالشاتمي فاعل معرب بالحروف لا ء نه مثنى عائد على ابني ء ضمضم، وعرضي مجرور بالإضافة إلى شاتمي، ويجوز ا ء ن يكون مفعولا في موضع نصب بالشاتمي ا ء يضا على تقدير نون محذوفة تخفيفا بناء على فقدها من المفرد، والجر ء على الإضافة مقدم عند حذف النون، ا ء ما إذا لم تحذف فإن النصب واجب، فيجوز ا ء ن يقال: الناصحي ء زيدٍ والناصحي زيدا، ومنه قوله تعالى: ﴿ء قيمء ي الصء لاة ء﴾ الحج:35 فقراءة العوام ء خفض (الصلاة)، وروى العباس بن الفضل عن ا ء بي عمرو (والمقيمي الصلاة ء) بنصب الصلاة على ما مضى من التفسير.» الا (ء نباري، 2005، ص309-.) وقد حاول بعض العلماء تعليل هذا العدول عن القياس واغتفار اجتماع الإضافة في (ال) بين المسا ء لتين مع ما فيه من ثقل وعدول عن الا ء صل فردها إلى الا ء مرين: زوال العل ء ة التي من ا ء جلها امتنع اجتماعهما وهي اجتماع تعريفين في

اسم واحد، وذلك ا ـ ن ـ الإضافة اللفظية لا تكسب المضاف تعريفا. الثاني: شدة الحاجة إلى ا (ل) التعريف المضاف بعد ا ـ ن عجزت الإضافة اللفظية عن تعريفه وفي ذلك يقول الزجاجي: ليس في العربية شيء يجمع فيه بين الا ـ لف واللام والإضافة إلا قولهم: هذا الحسن الوجه، والفاره العبد، والكثير المال، وما يجري هذا المجرى، إذ ـ ما جاز هاهنا الجمع بينهما لزوال ـ ة التي من ا ـ جلها امتنع الجمع بينهما، وذلك ا ـ ن الإضافة في هذا الباب لم تعر ـ ف المضاف؛ لا ـ نها إضافة غير محضة وتقديرها الانفصال، وشرح ذلك ا ـ نك إذا قلت: هذا غلام وثوب ودار، فهو نكرة، ا ـ ضفته إلى معرفة تعر ـ ف به، كقولك: هذا ثوب زيد، وغلام عمرو، ـ نت إذا قلت: مررت برجل حسن الوجه فحسن نكرة ولم يتعرف بإضافتك إياه إلى الوجه؛ لا ـ ن الحسن في الحقيقة للوجه ثم نقل إلى الرجل فلذلك جاز إدخال الا ـ لف واللام عليه للتعريف ذ إ كان غير متعرف بالإضافة، فقيل: مررت بالرجل الحسن الوجه، والكثير المال وما ا ـ شبه ذلك. ولا نظير له في العربية.» (الزجاجي، 1985، ص50، 51.) فتعريف الاسم في هذه الشواهد والا ـ مثلة المذكورة ونحوها ليس بسبب إضافته كما يقع في الإضافة المعنوية، وإنما بدخول الا ـ لف واللام، فتكون (ل) فيه علامة التعريف الوحيدة.

- **الحالة الثانية:** حكم اجتماع ا ـ ل بالإضافة اللفظية فيها ـ لة (الضارب زيد): وهذه المسا ـ لة فرع عن الحالة، وصورتها ا ـ ن يكون المضاف وصفا معربا بالحركات با ـ ن يكون مفردا ا ـ و جمع تكسير ا ـ و جمع مؤنث سالما، والمضاف إليه معرفة بغير الا ـ لف واللام كما في قولهم: الضارب زيد. فالمضاف (الضارب) ى با ـ ل والمضاف إليه (زيد) مفرد معر ـ ف بالعلمية. وقد اختلف العلماء في جواز اجتماع الإضافة بالتعريف فيها على را ـ يين: فذهب الجمهور إلى منعه ووجوب حذف (ل) من المضاف لئلا يجتمع تعريفان، باح ذلك الفراء (ت207هـ) ابن (هشام الا ـ نصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، 2004، ج1، ص200-.) وقد عل ـ ل الجمهور مذهبهم في امتناع اجتماع الإضافة و(ل) هنا، وجوازها في (الضاربا زيد، ، با والضاربا لمزيد) ـ لتين اللتين من ا ـ بيح فيهما العدول عن الا ـ صل قد تحقق فيهما غرض لفظي وهو التخفيف بحذف النون، وهو ما لا وجود له في (الضارب زيد).

- **لم تجمع العرب بين ا ـ ل التعريف وياء النداء:** لا تجتمع ا ـ ل التعريف بالإضافة المعنوية، لاجتماع ا ـ يضاء النداء، وذلك لا ـ ن ياء النداء علامة من علامات التعريف تعرف المنادى بالإشارة والتخصيص والا ـ نباري: «فإن قيل: لم يجمعوا بين يا والا ـ لف واللام؟ قيل: لأن يا تفيد التعريف، والا ـ لف واللام تفيد التعريف. فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة.» (نباري، ا ـ سرار العربية، دت،

ص208-.) ولذلك وجب عند نداء الاسم المعرف بال أن يفصل بينهما بـ(أي) فيقال: يا أيها الرجل. ولا يقال يا الرجل إلا ما ورد استثناء في لفظ الجلالة فيقال: يا الله وستأتي في باب النداء.

5- منع اجتماع الإضافة المعنوية بالتنوين أو نوني المثنى وجمع المذكر السالم: لا تجتمع علامة تنكير كالتنوين بعلامة تعريف كالإضافة في كلمة واحدة لأنهما ضدان. إن التنوين يدل على التنكير ويؤذن بالانفصال، والإضافة تدل على التعريف وتؤذن بالاتصال، فلم يجتمعا. لذلك يجرد الاسم عند إضافته من أل والتنوين إن كان مفردا أو جمع تكسير، ومن أل والنون إن كان مثنى أو جمع مذكر سالما، مع جر المضاف إليه في كل منهما، وهذا هو الأصل في كلام العرب وباب الإضافة، إذ لا يجوز عندهم اجتماع التنوين والإضافة في وقت واحد. «وإنما لم يجتمع التنوين والإضافة لوجهين: أحدهما أن التنوين في الأصل دليل التنكير والإضافة تعرف أو تخصص، فلم يجمع بينهما لتنافي معنييهما. والثاني أن التنوين جعل دليلا على انتهاء الاسم والمضاف إليه من تمام المضاف، فلو نون الأول لكان كإلحاق التنوين قبل منتهى الاسم، وهذا معنى قولهم: التنوين يؤذن بالانفصال، والإضافة تؤذن بالاتصال فلم يجتمعا.» (العكبري، 1995، ج1، ص74-79.) وقد قطع النحاة علة المنع على هذين الوجهين اللذين ذكرهما العكبري في ذلك أيضا تخفيفا بتفادي الثقل الظاهر عند محاولتنا نطق هذا المركب الإضافي منونا، وقد تخفف مستعملو اللغة منه بحذفه.

6- منع اجتماع الألف واللام بالتنوين مطلقا لتناقض غرضيهما: لا تجتمع الألف واللام بالتنوين في كلام العرب مطلقا؛ وذلك لتنافي غرض التعريف مع غرض التنكير. قال الزجاجي: اعلم أنه لا يجوز اجتماع الألف واللام والتنوين على حال من الأحوال نحو قولك: رجل وفرس وغلام. ثم تقول: الرجل والغلام والفرس فيسقط التنوين وخطأ الجمع بينهما. والعلة في ذلك عند البصريين أن التنوين دخل في الأسماء فرقا بين المنصرف منها المتمكن وبين الممتنع من الانصراف بثقله مضارعا للفعل فإذا دخلت الألف واللام عليه مكنته فردته إلى الأصل فانصرف كله فاستغنى عن دلالة التنوين لأنه لا معنى للجمع بين دليلين على معنى واحد لا يخل الأحدهما على الآخر. وعلة امتناع الجمع بين التنوين والألف واللام عند الفراء وأصحابهما هي أن التنوين لازم الأسماء فرقا بينها وبين الأفعال لأن من الأسماء ما جاء بوزن الأفعال نحو جعفر لأنه بوزن دحرج ونحو جبل وجمل لأنه بوزن خرج وذهب وكذلك التنوين فرقه بين الأسماء والأفعال والألف لزم الأسماء لأنها أخف من الأفعال والألف واللام لا تدخل على الأفعال لأنه لا تعتورها المعاني التي من أجلها تدخل

لف واللام على الا ء سماء التي قدمنا شرحها فلما دخلت الا ء لف واللام على الا ء سماء فارقت شبه الا ء فعال فاستغني عن تنوين ودلالته فا ء سقط.» (الزجاجي، 1985، ص50-.) هذا ما نقله الزجاجي من علل البصريين والكوفيين لعدم اجتماع ا ء ل التعريف بالتنوين. وقد يقول قائل: إن علة الامتناع هنا هي نفسها علة الامتناع في المسا ء لة السابقة وهي تنافي غرض التعريف الذي تفيده ا ء ل وغرض التنكير الذي يفيده التنوين، وهذا صحيح. المعر ء فة، بيد ا ء ن منع اجتماع الا ء لف واللام بالتنوين هنا شامل ا ء نواع ا ء ل وليس خاصا بنوع منها.

7- لا يجمع في الاسم بين العلمية والنعت ء ن وصف العلم جار مجرى نقض الغرض:

وضعت ا ء سماء ء الاعلام لتغني عن الا ء وصاف الكثيرة نقول: مر ء، فيغنينا ذلك عن قولنا: القر ء شي صاحب رسول الله ﷺ ثاني الخلفاء الراشدين الفاروق العادل...إلخ. لذلك قال كثير حاة با ء ن ء الا ء علام لا توصف لاستغنائها بشهرتها، ولا ء ن ء الوصف بطوله يناقض الغرض الذي وضع العء لء م لا ء جله وهو الاختصار، قال ابن جني: «من ذلك ما قال ا ء صحابنا: ء وصف جرى نقض الغرض، وذلك ا ء ن ء العء لء م إنء ما وضع ليغني عن الا ء وصاف الكثيرة؛ ا ء لا ترى ا ء نء ك إذا قلت: الحسن ء في هذه المسا ء لة كذا. فقد استغنيت بقولك الحسن، عن قولك: الرجل الفقيه القاضي العالم الزاهد البصري الذي كان من حاله كذا ومن ا ء مره كذا. ء ما قلت الحسن ا ء غناك عن جميع ذلك.» (ابن جني، 2003، ج3، ص238، 239.) ومع هذا فإن ء الا ء علام قد توصف في بعض الحالات، كا ء ن يكثر المء سء مون باسم من الا ء سماء فيلتبس بغيره بسبب ذلك، فيضطر ء المتكلء م إلى نعته لرفع الالتباس الحاصل. فإذا و ء صف كذلك فلا ء ون به، فدخله اللء بس فيما بعد، فلذلك وصف؛ ا ء لا ترى ا ء ن ء ما كان من الا ء علام لا شريك له في العلمية فإنء ه لا يوصف، وذلك كقولنا: الفرزدق، فإنه لا يوصف...وإذا ذكرته باسمه الذي هو همام جاز وصفه فقلت: همام بن غالب؛ لا ء ن هماما شورك فيه فجاز لذلك لحاق الوصف له. فإن قلت: فقد يكثر في الا ء نساب وصف كثير من الا ء علام التي لا شركة فيها نحو قولهم: فلان بن يشجب بن يعرب بن قحطان ونظائره كثيرة؟ قيل: ليس الغرض إلا ى به والتصعء د إلى فوق، وإعلام السامع وجه النء سب، وا ء ن ء فلانا اسم ا ء بيه كذا واسم جده كذا، فإنء ما البغية باستمرار النء سب وذكر الا ء باء شيئا فشيئا على توال. وعلى هذا يجوز ا ء يضا ا ء ن يقال: الفرزدق بن غالب، فا ء مء ا على التخليص والتخصيص فلا.» (ابن جني، 2003، ج3، ص238، 239.) في الا ء علام التي لا شريك لها في العلمية ا ء لا ء توصف لاستغنائها في الدلالة على المسمء ى بالشهرة والفرادة وعدم الاشتراك، وعدم افتقارها إلى وصف يخصء صها لتعرف. لكن إذا كثرت التسمية باسم الا ء علام فخيف التباس ا ء حدها بغيره ممن يشاركه

ا ء والتسمية بالوصف مجرد التنقل والتصعـ ـد في ذكر الا ء نساب، جاز العدول على ء صل، وا ء بيح وصفه لرفع اللـ ـبس.

- ثالثا: ما لا يجتمعان في بالجملة الاسمية والمبتدا ء والخبر ونواسخهما:

1- لا يجتمع تعريف الخبر، والعطف عليه بمبتدا ء ثان لتناقض غرضي التعريف والعطف: يجوز عطف بمبتدا ء ثان على الخبر النكرة فيقال: (زيد منطلق وعمرو)، ويمتنع ذلك إذا كان الخبر معرفة فإذا قيل: زيد المنطلق لم يجز ء ن يعطف فلا يقال: زيد المنطبق وعمرو، وفي ذلك يقول عبد القاهر الجرجاني: «الخبر جاز ا ء ن تا ء تي بمبتدا ء ثان وإذا عر ـفت لم يجز ذلك.» (شادي، 2010، ص258-260) والعلة في ذلك ا ء ن تعريف الخبر وهو هنا (المنطلق) يفيد تخصيصه بزيد وقصره عليه دون غيره، فلا مجال للعطف عليه، بخلاف ما لو كان نكرة فيجوز ا ء ن يقال: زيد منطلق وعمرو.

2- لا يجتمع خبر كان ومصدرها: رجح ابن هشام با ء ن خبر كان ومصدرها لا يجتمعان؛ ء ن خبرها عوض ا ء و كالعوض من مصدرها، واستدل على ذلك بعدم جواز حذف هذا الخبر ء ن العوض لا يحذف فلا يجتمع فيه ا ء ن يكون عوضا ومحذوفا فقال: «يحذف خبر كان لا ء نه عوض ا ء و كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان» (ابن هشام الا ء نصاري، مغني اللبيب عن كتب الا ء عاريب، 1969، ص795) لكنه لم يفسر لنا كيف يكون خبر كان عوضا ا ء و كالعوض من مصدر كان.

3- منع اجتماع (كان) و(ما) الزائدة في نحو: ما اخواك ا ء نت ذار نفر: ذكر هذه المسا ء لة جل النحاة من سيبويه والمبرد إلى ابن جني وابن مالك وابن هشام وغيره، في باب حذف كان. واستدلوا عليها من السماع والقياس، ومن ذلك شاهد الكتاب: (سيبويه، دت، ج1، ط59) خرالشة ما ا ء نت ذا نفر فإن قومي لم تلـ ء كلهم الضبع ء

قالوا الا ء صل في هذا التركيب: ا ء ن كنت ذا نفر. فحذفت اللام وكان اختصارا وعوضت كان فا ء صبح: ما ا ء نت ثم نفر. دغمت النون في الميم فا ء طبحها: ا ء نت ذا نفر. ء ن مصدرية، وما زائدة عوض عن كان المحذوفة، والضمير اسم كان، وذا خبرها. وقد ذهب النحاة قاطبة إلى منع الجمع بين (كان) المحذوفة و(ما) في مثل هذا التركيب للقاعدة العامة عندهم التي تنص على ا ء ن العوض والمعوض منه يتعاقبان ولا يجتمعان. ولم يخالف في هذا إلا المبرد فإنه ا ء جاز ا ء ن يقال: (ابن عقيل، 1985، ج1، ص296، 297). ما كنت منطلقا انطلقت. بإثبات ما الزائدة وذكر الفعل كان.

4- لا يجتمع اسم (لات) وخبرها، والغالب حذف اسمها وقد يعكس: (لات) هي (لا) المشبهة بليس كـ سعـ ـت بالتا ، نيث المفتوحة كقوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ سورة ص3، ليس الحين حين ـ مناص، بحذف مرفوعها، وذكر ابن هشام ن (لات) تعمل عمل (ليس) وهو رفع الاسم ونصب الخبر، ا ، نها تختص بخاصيتين إحداهما« ـ اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب ن يكون المحذوف اسمها والمذكور خبرها، وقد يعكس...كقوله تعالى: كم ا﴿ هلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص ـ ﴾ سورة ص3...وقوله:

طلبوا صلحنا ولات أوان* فأجبنا ا ، ن ليس حين بقاء

وا ، صليس الحين ا ، وان صالحنا الا ، وان ا ، وان صلح، فحذف اسمها على القاعدة، وحذف ما ا ، ضيف إليه خبرها، وقدر ثبوته فبناه كما يبني قبل الإضافة، ن ا ، وانا شبيه بنزال، فبناه على الكسر ونو ـ نه للضرورة» (ابن هشام الا ، نصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، 2004، ص259). فمن خصائص لات ا ، نها لا يذكر معها اسمها وخبرها معا، بل يذكر ا ، حدهما، والغالب في المسموع عن العرب حذف الاسم.

رابعا: ما لا يجتمعان في باب الجملة الفعلية والفعل والفاعل والمفعولات:

1- امتناع الجمع بين المفسـ ـر والمفسـ ـر في الحذف الواجب للفعل: ذهب جمهور النحاة ا ، ن الا ، صل في الشرط ، ن يقال: إن قام زيد قمت ن ا ، دوات الشرط لا تدخل إلى الا ، فعال، ويجوز ا ، ن يقال: إن زيد قام قمت على سبيل التقديم والتا ، خير، وإنما على سبيل الحذف الواجب للفعل، وتعويضه بفعل ا ـ خر بعد الاسم يكون عوضا عنه ومفسـ ـرا له وعليه قوله تعالى: ﴿وإن احد من المشركين استجارك فا ، جره حتى يسمع كلام ـ الله﴾ التوبة06. ﴿إذا الشمس كو ـ رت﴾ التكوير01. ، حد فاعل لفعل محذوف وجوبا، والتقدير إن استجارك ا ، حد استجارك وكذلك قياس كل اسم مرفوع وقع بعد إن ا ، و إذا (ابن عقيل، 1985، ج2، ص86.) ولكنهم يمنعون ا ، ن يقال: إن قام زيد قام عمرو، نهم لا يجمعون بين العوض (المفسـ ـر) والمعو ـ ض عنه (المفسـ ـر) قال في ا ، سرار النحو: «وحرف الشرط لا يدخل إلا على الفعل علم ا ، نه هناك فعل، و(قام) من ا ، ي ـ نوع هو، وإنما وجب حذفه لكراهتهم الجمع بين المفسـ ـر والمفسـ ـر.» (ابن كمال باشا، 2002، ص97.) وسواء كان الفعل معلوما مع فاعله، ا ، و مجهولا مع نائبه، فإن الجمهور يوجبون في مثل هذا التركيب حذفه لوجود ما يفسره بعد الاسم. قال ابن هشام عن الحذف الواجب للفعل: «ضابطه ا ، ن يتا ، خر عنه فعل مفسـ ـر له، وقد تجتمع المثالان في الا ـ ية الكريمة ﴿إذا السماء انشقت وا ، ذنت لربـ ـها وحقت وإذا الا ، رض مدت وا ، لقت ما فيها وتخلـ ـت﴾ الانشقاق01 فالسماء فاعل انشقت

محذوفة كالسماء في قوله تعالى: ﴿فإذا انشقت السماء﴾الرحمان:37. ن ـ الفعل هنا مذكور. والا ء رض نائب عن فاعل مذ ـ ت محذوفة. وكل من الفعلين يفسره الفعل المذكور. لا يجوز ا ء ن يلفظ به المذكور عوض عن المحذوف وهم لا يجمعون بين العوض والم ـ عو ـ ض ـ عنه.» ابن(هشام الا ء نصاري ، 2004 ، ج1، ص217.) هذه المسا ء لة فرع شاهد على القاعدة العامة عند النحاة المبنية على استقرائهم الموسع لكلام العرب وخبرتهم بسننهم في الكلام ، والتي فيها ا ء ن العرب لا تجمع بين العوض والمعو ـ ض عنه ولا بين المفس ـ ـ ـ ر والمفس ـ ر.

وجوب2-حذف الفعل في الاشتغال ؛ لا ء نهم لا يجمعون بين المفس ـ ـ ر والمفس ـ ر: يجوز نصب زيد في نحو قول العرب: زيدا ضربته. وقولهم: زيدا مررت به. وزيدا ضربت غلامه. لكن النحاة اختلفوا في عامل النصب. فذهب الكوفيون إلى ا ء نه منصوب بالفعل المذكور بعده. ما البصريون فقالوا: إنه منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وا ء ن الفعل المذكور معوضا عنه ومفس ـ ـ را له وليس عاملا في الاسم المنصوب على سبيل الاشتغال ؛ لا ء ن الفعل المذكور مشغول بعمله في الضمير المتصل به ، ولا يعمل عامل واحد في ضمير اسم وفي مظهره ، و قال ابن عقيل: «الاشتغال ء ن يتقدم اسم ويتا ء خر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم ا ء و في سببيه وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق فمثال المشتغل بالضمير: زيدا ضربته وزيدا مررت به. ومثال المشتغل بالسببي: زيدا ضربت غلامه...إذا وجد الاسم والفعل على الهيئة المذكورة فيجوز لك نصب الاسم السابق. واختلف النحويون في ناصبه فذهب الجمهور إلى ا ء ن ناصبه فعل مضمر وجوبا لا ء نه لا يجمع بين المفس ـ ـ ر والمفس ـ ر.» (ابن عقيل ، 1985 ، ج2، ص129-.) وعلى هذا يكون الاسم الواقع في اية الجملة منصوبا على المفعولية لفعل مقد ـ ر محذوف وجوبا يفس ـ ره المذكور بعده. ولا يجوز الجمع بين هذا الفعل المذكور والمحذوف في تركيب واحد فلا يقال: كتبت الدرس كتبته ،لان النحو: العرب لا تجمع بين المفس ـ ـ ر والمفس ـ ر بل تقتصد وتتخفف وتحذف وتستغني بمن حد بالا بـ خر.

3- سر اجتماع ما لا يجتمعان في نداء لفظ الجلالة: سبق القول في باب النكرة والمعرفة عن امتناع الجمع بين الا ء لف واللام والنداء ، ولتلك القاعدة استثناء متعلق باسم الجلالة الذي يختص بجملة من الخصائص عليه ا ء صناف من التغي ـ رات ، وتظهر فيه ضروب من التخفيف بسبب شيوعه وكثرة استعماله. منها اجتماع ا ء ل التعريف ياء النداء في ا ء ول ا ء ل التعريف والميم في ا ـ خر. فإن ـ «الاسم الله تعالى خصائص: منها دخول عليه مع وجود اللا ـ م فيه ، ومنها زيادة الميم في ا ـ خر. النحو: هم ـ ، ولا يجوز في غيره...ويجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره. في ء ن ـ الشيء إذا كث ـ ر كان حذفه كذكره:

لا ، ن ، كثرته تجريه مجرى المذكور.» (السيوطي ، 1985 ، ج2 ، ص303-311-.) فلاسم الجلالة خصائص ينفرد بها عن كلا ، سماء ، منها اجتماع اليا ، لف واللام فيه نحو قولنا: يا الله و«إنما الاسم خاصة ؛ لا ، نه كثر في استعمالهم فخف ، على ا ، لسنتهم فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره.» (نباري ، ا ، سرار العربية ، دت ، ص211.) بين ذلك في المسا ، لتين الا ، تيتين:

ا ، - اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما في (يا والا ، لف واللام) في نداء لفظ الجلالة (يا الله): تجمع العرب في لفظ الجلالة بين الا ، لف واللام وحرف النداء فتقول: يا الله، وهذا في ظاهره مخالف لقاعدة امتناع الجمع بين علامتي تعريف. وقد علل النحاة هذا العدول بوجهين: «أحدهما ا ، ن الا ، لف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم فإن ا ، صله إله فا ، سقطوا الهمزة من ا ، ول وجعلوا الا ، لف واللام عوضا منها يدل على ذلك ا ، نهم جروا قطع الهمزة ليدل ، وا على ا ، نها قد صارت عوضا عن همزة القطع، فلما كانت عوضا عن همزة القطع ، وهي حرف من نفس الاسم يمتنع ا ، ن يجمعوا بينهما. الثاني ا ، نه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لا ، نه كثر في استعمالهم فخفف ، لسنتهم ، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره.» (نباوي ، سرار العربية ، دت ، ص211.) فالجمع بين علامتي تعريف على الوجه الثاني يعد استثناء وعدولا عن الا ، صل ، يبرره ميل العرب إلى التخفيف ، ومعنى ذلك كما يفهم من عبارة النحاة ا ، ن لفظ الجلالة كثير الاستعمال ، وذلك يجعله خفيفا على الا ، لسنة ، فلما خف تحمل ثقل اجتماع العلامتين واستطالة العنصر اللغوي.

ب- حكم اجتماع الياء والميم في لفظ الجلالة (اللهم ،): منع البصريون الجمع بين ياء النداء والميم في ا ، خر اسم الجلالة (اللهم) فلا يقال يا اللهم ، لا ، ن الياء عوض عنها ، جاز ذلك الكوفيون ورووا فيه شعرا ورجزا لم يقبله البصريون. ، بو البركات الا ، نباري متحدثا عن الميم في ا ، خر اللهم: «ذهب البصريون إلى ا ، نها عوض من يا التي للتنبيه والهاء مضمومة لا ، نه نداء ولهذا لا يجوز ا ، ن يجمعوا بينهما ، فلا يقولون: يا اللهم ؛ لئلا يجمعوا بين العوض والمعو ، ض.» (نباوي ، سرار العربية ، دت ، ص211.) وعلى هذا يكون الجائز عند الدعاء وفقا لمذهب البصريين، حد الوجهين: الله ، ا ، و اللهم، ويمتنع يا اللهم لئلا يجمع بين العوض والمعو ، ض.

4- لا يكادون يجمعون بين ياء النداء والتاء في نداء يا أمه ، ويا أبت ، : ذكر ابن هشام ن للعرب في نداء الا ، ب والا ، م عشر لغات ا ، كثرها شيوعا بينهم «تعويض تاء التا ، نيث عن ياء المتكلم وتكسرها.» (ابن الهشام نصاري ، ا ، وضح المسالك ، دت ، ج4 ، ص39.) فيقال في يا

ا ء بي ويا ا ءيلي: ء بتيا ا، ومت ر. فتكون التاء المكسورة عوضا عن ياء المتكلم، وفي ذلك لاخفيفمن اللـ بس في كل اسم ليس له مؤنث من لفظه قال السيوطي: «ومن ذلكيجوز ا ء ن يقالفي النداء: ويا ا ء مـتـ ر بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء» (السيوطي، 1985، ج2، ص314-321.) والذي يهمنا هنا هو ما ذهب إليه ابن مالك من وجوب حذف الياء في الا ء مثلة السابقة إذاجيء بالتاء عوضا عنها؛ لا ء ن ذكرها يؤدي إلى اجتماع العوض والمعوض منه، وذلك غير جائز عندهم فقال شرحا لبيت ابن مالك:

د واكا ء سبرت ا ا ء ومفـتـ ر عرض و***مـ ـن ـ اليـ ا التـ ا عـو ـض ء .

يا ا«يقالفي النداء: ويا ا ء مـتـ ر ـ ـ . بفتح التاء وكسرها، ولا يجوز إثبات الياء، فلا يا ا ء بقول ويا ا ء متي؛ لا ء ن ـ التاء عوض من الياء، فلا يجمع بين العوض والمعوض منه.» (ابن عقيل، 1985، ج3، ص276). والحاصل ا ء ن حذف ياء الإضافة وتعويضها بالتاء في حكمه العام جائز عند غير ابن مالك لا ء من اللبس في كل اسم ليس له مؤنث من لفظه، وهو واجب عند ابن مالك لمنع التطويل وتفادي اجتماع العوض والمعوض منه ـ ا إذا كان المنادى اسما له مؤنث من لفظه نحو: يا خالي ويا عمي، فلا مجال للحديث عن الاجتماع بين العوض والمعو ـ ض منه، لا ء نه لا حذف ولا تعويض فيه قولا واحدا عند جميع النحويين، فيقال: يا خالتي يا عمتي بإثبات ياء المتكلم لا غير، ولا تحذف الياء ولا تعوض فلا يقال: يا خالة يا عمة كما قيل: ويا ا ء مـتـ لا؛ ء ن ذلك يؤدي إلى التباس النداء المذكـ ر (الخال والعم) بنداء المؤنث (الخالة والعمـ ة).

5- هل يجوز ن يجتمع تعريف النداء وتعريف العلمية في نداء الاسم العلـ ـم؟ قلنا سابقا إن للنحاة قاعدة في باب التعريف قعدوها بناء على استقراء موسع لكلام العرب ـق على ا ء ن العرب لا تجمع في الاسم بين تعريفين. لكن هذه القاعدة تصطدم باستعمالات للعرب جمعت فيها بين علامتي تعريف منها ما سبق في لفظ الجلالة، ومنها نحو قولهم: يا محمد، يا هود، يا صالح، فمحمد اسم علم معرف بالعلمية والنداء. وقد نبه بعض النحاة ا ء ن تعريف العلمية يزول من الاسم قبل النداء، لذلك جاز دخول الياء وفكيه! ـ خرون ا ء ن الاجتماع الممنوع هو في حالة ما إذا كان التعريفان لفظيين معا، ا ء ما إذا كانت إحدى العلامتين معنوية كما هو الحال مع العلمية ء و كانتا معنويتين معا كالعلمية والإضافة المعنوية، فلا يمتنع الاجتماع، وقد جمع ابن الا ء نباري في ا ء سرار العربية الوجهين فقال: «فإن قيل: فقولهم: يا زيد! قد تعرف بالنداء وبالعلمية؟ قيل: في ذلك وجهان: ا ء نا نقول ا ء ن تعريف العلمية زال منه، وحدث فيه تعريف النداء والقصد، فلم يجتمع فيه تعريفان. ا ء نا نسلم ا ء ن تعريف

العلمية والنداء اجتمعا فيه، ولكن جاز لا ء نا إنما منعنا من الجمع بين التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية ك يا مع الا ء لف واللام، والعلمية ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما، والا ء ول ء لاح.» (الأنباري، ا ء سرار العربية، دت، ص209.) ء ن الوجه الثاني ا ء صوب خلافا لما صححه ابن الا ء نباري، فتعاد صياغة قاعدة منع اجتماع تعريفين بمراعاة هذا الاستثناء فيقال فيها: لا تجمع العرب بين علامتي تعريف لفظيتين في ا ء ن هذا ا ء قرب إلى منطق اللغة مما ذكره الا ء نباري في الوجه الا ء ول ء ن تعريف العلمية يزول من العلم قبل النداء.

6- **لا يجمعون بين اللام في ا ء و ء ل المستغاث به والا ء لف والهاء في ا ء خره:** تقول العرب في الندبة: يا زيداه يا عمراه الا ء لف والهاء في ا ء خر المنادى. فإذا استغاثوا حذفوا الا ء لف والهاء من ا ء خره وعوضوا بلام في ا ء وله سماها النحويون لام المستغاث به. وحكموا بناء على الاستقراء ا ء ن العرب لم تجمع بينهما، فلو قلت لزيداه لم يجز لك لا ء ن العوض والمعو ء ض لا يجتمعان، قال الزجاجي في اللامات: «اعلم ا ء ن لام المستغاث به عوض من الزيادة التي تقع ا ء خر المنادى عنك في قولك: يا زيداه، ويا عمراه. ولا يجوز الجمع بينهما، فلو قلت يا لزيداه! لم يجز؛ ن العوض والمعو ء ض لا يجتمعان.» (الزجاجي، 1985، ص80.) فهذا حكم نحوي تفصيلي وجزئية ا ء خرى ناطقة بصدق القاعدة العامة التي قعدها نحاة العربية بخصوص امتناع اجتماع العوض والمعو ء ض منه تدل على اتساع استقرائهم، وعمق ا ء بحاثهم، ودقة ا ء حكامهم، وقوة قواعدهم.

- خامسا: ما لا يجتمعان في باب التوابع والعدد والمعدود:

1- لا يجتمع نعت وحذف في التركيب الوصفي؛ لتناقض غرضيهما وتدافعهما: يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه؛ ء ن غرض الحذف وهو الإيجاز، يناقض غرض الوصف وهو الإسهاب والإطناب. إن الصفة والموصوف من المتلازمين المتضامين اللذين لا يجوز الفصل بينهما إلا لغرض، فهما كالكلمة الواحدة؛ لذلك كان حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبيحا عندهم، حتى شبهوه بحذف جزء من الكلمة وإقامة جزئها المتبقي مكانها ما يؤدي التباس المعنى غالبا؛ لذلك لم يجيزوه إلا في حالتين اثنتين:

الا- حالة: ا ء من اللبس وتحق ء ق الفائدة، كما في النعوت الخاصة مثل: الكاتب والعاقل. ن ء إقامة ابن النعت ا ء قام ء المنعوت ء في الكلام ء قبيح ء، إلا ء ا ء ن ء يكون ء نعتا ء خاصا وعا يخص ء كالعاقل، التوابع لا يكون ء إلا في الناس ء، والكاتب ء وم ء ا ء شبه ء ذلك ء ع ء به ء الفائدة ء، ويزول ء اللبس ء.» (ابن السراج، 1996، ج3، ص463، 464.) ومنه قول

الفقهاء يشترط للحاجة والمسافرة محرم، التقدير يشترط للمرأة الحاجة والمسافرة محرم. ن تاء التأنيث في الكلمتين المربوطة في الصفة قرينة لفظية أغنت عن ذكر الموصوف، وما في الصفات غير الخاصة كالطويل والقصير وكل ما يشترك فيها كثير من الأشياء، فإن حذف الموصوف فيها وإقامة الوصف مقامه ملبس، لعدم علم السامع بما يعود الوصف، فيذهبهم المعنى ويقع الالتباس. ومع ذلك فإن كانت هناك قرينة حالية تدل على المحذوف كأن يكون السامع حاضرا مع المتكلم ولم يكن معهما من يتصف بتلك الصفة إلا شيء واحد، جاز حذف الموصوف وإقامة الصفة مكانه؛ نحو: «إذا قلت: هذا الطويل فإنما تريد الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك مما هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما يحضرك. فإذا أبهمت على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح وجب أن تقول الرجل أو بهذا فالمبهم يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس، فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد، وخالف سائر الصفات لأنها لم توصف بالأجناس، وإنما يجوز أن تقول بهذا لم يكن بحضرتك طويلان فيقع لبس، فأما إذا كان شيئان طويلان لم يجز إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة.»(ابن السراج، 1996، ج2، ص31-33) وهذا يدل على أن المعتبر في الجواز والمنع هو اللبس.

- الثانية: حالة الضرورة الشعرية وإذ التباس المعنى. الشاعر، فله أن يقيم الصفة مقام الموصوف... ما جاء في ضرورة الشاعر قوله (من الوافر):

جلك يالتي تاهم نتتق بالجيلة*** بالود عني.

فأدخل (اللام) على الخبر وعلى ما فيه الألف واللام إلا في اسم الله عز وجل إذا ذكر، فشبه الشاعر الألف واللام في (اللام) التي في قولك: الله عز وجل إذا كانتا غير مفارقتين للاسمين.»(ابن السراج، 1996، ج3، ص463، 464) و(التي) نعت أقيم مقام المنعوت المحذوف وهي (المحبوبة). ونظرا لإيقاع هذا النوع من الحذف في س فإن أكثر شواهده جاءت شعرية، وقد يعود ذلك لأن من اللبس بمكان فيه أكثر مما يقبل في النثر. ومعلوما أن الضرورة الشعرية قد تدعو إلى ارتكاب كثير منه، يقول ابن جني: «وقد حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه، كثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره، وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل لم يستبن من

ظاهر هذا اللفظ ا ء ن الممرور به إنسان دون رمح ا ء و ثوب ا ء و نحو ذلك؟ وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه ا ء و شهدت الحال به ، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.» (ابن جني ، 2003 ، ج2 ، ص366.) إن كلام ابن جني تقريرا لا حذف ولا تخفيف إذا ا ء د ى إلى اللبس ا ء و نقض ا ء غراض مقصودة، وفيه تفريق بين الشعر والنثر من حيث المواضع التي يتحمل فيها اللبس والثقل والمواضع التي لا يتحمل وفيها، يضا إشارة إلى تحمل اللبس عند الاتكال على السياق والقرائن، وما يهمن نحن هنا هو ا ء ن العرب لا تجمع في التركيب الوصفي بين النعت وحذف الموصوف لتناقض الغرضين.

2- لا يجتمع توكيد وحذف ؛ لتدافعهما غرضيهما وتناقضهما: كما تعارض غرض الوصف وتدافع مع غرض الحذف ، كذلك يتعارض غرض التوكيد معه، ومذهب العرب في هذا كل ما حذف تخفيفا لا يجوز توكيده، لأن الغرض من الحذف هو التخفيف والإيجاز ، ا ء م ا التوكيد فهو ذكر وزيادة وإسهاب، فإذا حذفت العرب لفظا من الجملة بغرض التخفيف فإنها لا تؤكدها ؛ وذلك لئلا يجتمع تخفيف وتوكيد في كلامهم قال ابن جني: «فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر ، فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت زيد، فتقول: الذي ضربت نفسه زيد، كما تقول: الذي ضربته نفسه زيد؟ قيل: هذا عندنا غير جائز، والمحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل لا ء مر ا ء خر وهو ا ء ن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض ، وذلك ا ء ن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الا ء مر كذلك تدافع الحكمان ، فلم يجز ا ء ن يجتمعا...وعلى الجملة فكل ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده ؛ لتدافع حاليه به ، من حيث التوكيد للإسهاب والاطناب والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهبا للعرب.» (ابن جني ، 2003 ، ج1، ص287-.) فليس الحال مقتصرا على الشاهد الذي ذكره ابن جني هنا ، بل هو قاعدة ناطقة بمذهب العرب وسنتها في الكلام إيجازا وإطنابا.

3- لا يجتمعون بين حرفين لمعنى واحد لإغناء ا ء حدهما عن الا ء خر: لهذه القاعدة عدة شواهد وجزئيات تشهد بصحتها ، نلخصها في المسا ء لتين الا ء تيتين:

ا ء - لم يجمعوا بين حرفي استفهام ، وحرفي نفي ، وحرفي مضارعة: شرح ابن جني با ء ن حرفين لمعنى واحد لا يجتمعان في كلام العرب ، وذلك كا ء حرف المضارعة ، والنفي ، وحرفي الاستفهام: الهمزة وهل ، خلافا لحروف العطف فقال: «يؤكد عندك اختلاف حروف العطف لجواز دخول بعضها على بعض ، إذ كان حرفان لمعنى واحد لا يتواليان ، ولما كانت حروف المضارعة كلها كالحرف الواحد ، لم يجز ا ء ن يدخلوا بعضها على بعض ، كما لا يجمعون بين

حرفي استفهام ولا حرفي نفي ؛ فلذلك جاز حمل بعض حروف المضارعة على بعض ، ولم يجز حمل بعض حروف العطف على بعض.» (ابن جني ، 1993، ج1، ص387.) ويفهم من كلام ابن جني ا ٍ ن في هذه المسا ٍ لة قاعدتيالا: ٍ ولى: منع الجمع بين حرفين لمعنى واحد وذلك حال ا ٍ حرف المضارعة ، وهذا يعلي ٍ ن الحرفين إذا لم يكونا لمعنى واحد جاز تواليهما واجتماعهما كما هو الحال مع حروف العطف التي يدخل بعضها على بعض. الثانية: ما امتنع اجتماعه جاز حمل بعضه على بعض كحروف العطف ، وما جاز اجتماعه امتنع حمل بعضه على بعض كا ٍ حرف المضارعة.

ب- كراهية الجمع بين حرفي توكيد: جاز الكوفيون دخول لام الابتداء التي تفيد التوكيد على خبر لكن قياسا على دخولها على خبر إن ٍ نحو: ما قام زيد لكن عمرا لقائم. وذهب البصريون إلى ا ٍ ن ذلك لايجوزالا ٍ ٍ صل في هذه اللام ا ٍ ن تكون متقدمة في صدر الكلام ، فكان ينبغي ا ٍ ن تكون مقدمةلإن ٍ نه،لما كانت اللام للتا ٍ كيد وإن للتا ٍ كيد ، لم يجمعوا بين حرفي تا ٍ كيد، فكان الا ٍ كيد يقتضي ا ٍ ن تنقل عن صدر الكلام وتدخل الاسم لا ٍ نه ا ٍ قرب إليه من الخبر ؛ نه لما كان الاسم يلي إن كرهوا ا ٍ ن يدخلوها على الاسم كراهية للجمع بين حرفي تا ٍ كيد ، فنقلوها من الا ٍ دخلوها على الخبر.الا (ٍ نباري ، الإنصاف ، 2003 ، ج1، ص208- 218.) والذي يهمنا من هذه التعليلات والتقديرات التي ذكرها ا ٍ بو البركات هو ا ٍ ن مذهب البصريين هو منع اجتماع حرفي توكيد في جملة إن ٍ ولكن ، واحتجوا لمذهبهم بتفادي الجمع بين حرفي تا ٍ كيد. وقد يقول قائل: إن ميل العرب إلى الإيجاز والاقتصاد والتخفيف يقوي حجة البصريين ، إذ إن المعنى المراد ، إذا ظهر بلفظ واحدفلا معنى لإضافة لفظ ا ٍ خر. وذلك صحيح لولا ا ٍ ن ما منعه البصريون هو توالي حرفي توكيد ، لا اجتماع الحرفين مطلقا في جملة إن ولكن ٍ ، وذلك ا ٍ ن الحرفين اللذين منعوهما من الاجتماع متواليين في الاسم وقبله ، قد اجتمعا متفرقين في الجملة بإباحة دخول اللام على خبر إن ٍ عند البصريين ، وعلى خبر لكن عند الكوفيين. ويبقى السؤال الموجه للبصريين: كيف جاز اجتماعهمافي جملة إن ٍ ، واجتماعهما في جملة لكن ٍ ؟ ا ٍ ذلك لا ٍ نه لم يسمع عن العرب ا ٍ م هوجد تحكي ٍ م.

4- لا يجتمع العدد والمعدود مع الواحد والاثنين: لا يحتاج العددان واحد واثنان إلى تمييز لذلك قر النحاة ا ٍ نه لا يجتمع العدد والمعدود فيهما على هذا يكون المتكلم م ٍ خي ٍ را: إما ا امرأ يقول: امرأ ٍ تان ، وإما ا ٍ نيقول: ة واحدة وامرأ ٍ تان اثنتان. ولايجوز ٍ ن يقول: واحدة امرأ ٍ ة ، واثنتا امرأ ٍ تين ، كما يقال: ثلاثة رجال ، وعشر نسوة. قال ابن هشام علة ا ٍ ن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين ثاني ا ٍ نهما لا يجمع بينهما

وبين المعدود فلا تقول: واحد رجل، ولا اثنا رجلين؛ لأن قولك: رجل، يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما، ما البواقي فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعا، لذلك لا يكون قولك ثلاثة يفيد العدة دون الجنس، وقولك: رجال يفيد الجنس دون العدة، فإن قصدت الإفادتين جمعت بين الكلمتين، كقول هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج4، ص243: فائدة العدد أنه دليل العدة، وفائدة المعدود أنه دليل على المعدود وتمييز لجنسه، وقد اجتمعت الفائدتان في الواحد والاثنين بالعدد دون حاجة إلى المعدود، فاستغني به عنه، خلافا للجمع.

خاتمة: في ختام هذا البحث الذي حاولنا فيه تتبع ما لا يجتمعان في المستوى النحوي للغة العربية، نقر بأننا لم نستوف جميع مسائل هذه الظاهرة وجزئياتها، بل حسبنا أننا حاولنا ذلك، وقفنا على كثرها وأشهرها، فجاء في نحو ثلاث وعشرين صفحة، ويمكن بيان أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

1. هناك أمور كثيرة يجب اجتماعها وتضامها في كلام العرب؛ لأن الفصحاء هكذا نطقت بها مجتمعة دون فصل أو حذف إلا في الشاذ النادر، وذلك كالمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف وغيرها.
2. خلافا للقاعدة السابقة فإن للعرب سنة أخرى خلاصتها أنها لا تجمع في كلامها أمور كثيرة إن في المستوى الصوتي أو الصرفي أو النحوي، ويمكن رد ذلك إلى ثلاثة أسباب:

ما لم يجتمعا لخصيصة من خصائص كلام العرب، كعدم اجتماع بعض الأصوات في الكلمة العربية، ومنع التقاء ساكنين.

ما يمنع اجتماعهما أحدهما عن الآخر: كالعوض والمعوض منه المفسر والمفسر: كامتناع الجمع بين علامتي إعراب، وتثنية وتعريف، والجمع بين الياء والميم في يا اللهم، والفعل وما الزائدة في نحو: إنما نفر، والفعل ومفسره في نحو: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ التكوير:01، وزيدا ضربته، وكاجتماع حرفين لمعنى واحد، والعدد والمعدود مع الواحد والاثنين.

ما يمنع اجتماعهما لتضادهما وتناقضهما وتدافع غرضيهما: كامتناع اجتماع التنوين بأل واللام، والإضافة، والعلمية والنعت، وخبر كان ومصدرها، والحذف بالنعت أو التوكيد.

3. يجوز أن يجتمع ما لا يجتمعان في مواضع منها:

الجمع الشاذ المحفوظ، كضرورات الشعر، واجتماع العوض والمعوض منه في: يا اللهم، وحذف النعت.

الجمع فرارا من الثقل والتماسا للخفة: وذلك فيما كثر استعماله كاجتماع علامتي تعريف اليا(والا ء لف واللام) في لفظ الجلالة، واجتماع الحذفالعوض فيما كثر استعماله ا ء يضا ومنه حذف ياء النداء -وهي عوض من الفعل العامل عند البصريين- من كل منادى لا يوصف ب ا ء ي ء كقوله تعالى﴿يوسف اعرض عن هذا﴾ يوسف29، وعدم جمعهم بين همزتين في كلمة واحدة إلا ما جاء نادرا فرارا من ثقل الهمزة،ووجوب كتابة ء فعال التي تجاوزت ثلاثة ا ء حرفالا ء لف نحو:وا ورغميا، ء ن الا ء صل فيها جواز كتابتها بالياء،

الجمع لرفع اللا ء بس: وذلك مثل جواز اجتماع العلمية والوصفي الا ء علام التي يكثر المتسمون بهاف العلا ء م)، وجواز اجتماع الحذف والنعت في التركيب الوصفي(حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.)

قائمة المصادر والمراجع:

ا ء حمد بن سليمان ابن كمال باشا،(2002)، سرار النحو (الإصدار 2)،(حمد حسن حامد ، المحرر) دمشق: دار الفكر.

تما ء م حسا ء ن، (2006)، اللغة العربية معناها ومبناها (الإصدار 5)، دب: عالم الكتب.

عبد الرحمن كمال الدين بو البركات ء نباري، (دت)، سرار العربية (الإصدار دط)، (محمد بهجت البيطار ، المحرر) دمشق: مدبوعات مجمع دمشق.

عبد الرحمن كمال الدين بو البركات ء نباري، (2003)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (الإصدار 1 ، المجلد 1)، (محمد محي الدين عبد الحميد ، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.

عبد الله الحسين ا ء بو البقاء العبكبري، (1995)، اللباب في علل البناء والإعراب (الإصدار 1 ، المجلد 1)، (غازي مختار طليمات ، المحرر) دمشق: دار الفكر.

عبد الرحمن بن إسحاق بو القاسم الزجاجي، (1985)، كتاب اللامات (الإصدار دط)، (مازن المبارك ، المحرر) دمشق: دار الفكر.

عثمان ا ء بو الفتح ابن جني، (1993)، سر صناعة الإعراب (الإصدار 2 ، المجلد 1)، (حسن هنداوي ، المحرر) دمشق: دار القلم.

عثمان ا ء بو الفتح ابن جني، (2003)، الخصائص (الإصدار 3 ، المجلد 3)، (محمد علي النجار ، المحرر) مصر: الهيئة المصرية لعامة للكتاب.

عبدالرحمن بن ا ء بي بكر جلال الدين السيوطي، (1985)، ء شباه والنظائر في النحو (الإصدار 1 ، المجلد 2)، (عبد العال سالم مكر ء م ، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

عبدالله بهاء الدين ابن عقيل، (1985)، شرح ا ء لفية ابن مالك (الإصدار 2 ، المجلد 3)، (محمد محي الدين عبد الحميد ، المحرر) دمشق: دار الفكر.

عبد الله جمال الدين ابن هشام الا ء نصاري، (دت)، ضح المسالك إلى ا ء لفية بن مالك (الإصدار دط ، المجلد 4)، (محمد محي الدين عبد الحميد ، المحرر) بيروت: المكتة العصرية.

عبد الله جمال الدين ابن هشام الا ٔ نصاري. (2004). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (الإصدار 1). (محمد محي الدين عبد الحميد ، المحرر) القاهرة: دار الطلائع.
عبد الله جمال الدين ابن هشام الا ٔ نصاري. (1969). مغني اللبيب عن كتب الا ٔ عاريب (الإصدار 2). (مازن المبارك ، المحرر) دمشق: دار الفكر.
عمرو بن عثمان بن قنبر ا ٔ بو بشر سيبويه. (دت). الكتاب (الإصدار 1، المجلد 1). (محمد عبد السلام هارون ، المحرر) بيروت: دار الجيل.
محمد إبراهيم شادي. (2010). شرح دلائل الإعجاز للجرجاني (الإصدار 1). مصر: دار اليقين.
محمد بن يزيد ا ٔ بو العباس المبرد. (دت). المقتضب (الإصدار 1). (محمد عبد الخالق عضيمة ، المحرر) القاهرة: وزارة الا ٔ وقاف.
محمود بن عمر ا ٔ بو القاسم الزمخشري. (1993). المفصل في صنعة الإعراب (الإصدار 1). (علي ا ٔ بو ملحم ، المحرر) بيروت: دار ومكتبة الهلال.
محمد بن سهل ا ٔ بو بكر ابن السراج. (1996). الا ٔ صول في النحو (الإصدار 3 ، المجلد 3). (عبد الحسين الفتالي ، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.
محمد بن القاسم ا ٔ بو بكر الا ٔ نباري. (2005). شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات. (بركات يوسف هبود ، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.